

المسألة الاجتماعية والفقر في الجزائر: مقارنة تحليلية في ضوء التحولات الراهنة

The social question and poverty in Algeria: An analytical approach in light of current transltions

عمارة ميلود

المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة - (الجزائر)،

amaramiloud2023@gmail.com

تاريخ النشر: 2026-06-09

تاريخ القبول: 2026-05-01

تاريخ الاستلام: 2026-03-31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسألة الاجتماعية في الجزائر من خلال التركيز على ظاهرة الفقر باعتبارها أحد أبرز تجلياتها البنوية. وتتمحور إشكالية البحث حول مدى ارتباط الفقر بالعوامل الهيكلية مثل البطالة، التفاوت الجغرافي، وضعف تنويع الاقتصاد، وانعكاس ذلك على التنمية الاجتماعية.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها: فهم طبيعة الفقر في الجزائر، تحليل أسبابه البنوية، وإبراز العلاقة بين الفقر والتفاوت المجالي، إضافة إلى تقييم فعالية السياسات العمومية في الحد منه. كما تبرز أهمية البحث في كونه يسלט الضوء على قضية مركزية تمس الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال توظيف المعطيات الإحصائية الحديثة الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، مع الاستناد إلى مقاربات نظرية معاصرة في تفسير الفقر. وتمثلت أدوات البحث في تحليل البيانات الإحصائية، والمقارنة بين المؤشرات، إضافة إلى توظيف الجداول والأشكال البيانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفقر في الجزائر، رغم تراجع النسبة، لا يزال يحمل طابعاً هيكلياً ومجالياً، حيث يرتبط بارتفاع البطالة، وضعف التنويع الاقتصادي، والتفاوت بين المناطق. كما أظهرت النتائج أن السياسات الحالية، رغم أهميتها، تحتاج إلى تعزيز من خلال تبني مقارنة تنموية شاملة تقوم على العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التفاوت، الفقر، المسألة الاجتماعية، الجزائر، التنمية،

Abstract:

This study analyzes the social issue in Algeria with a focus on poverty as a key structural manifestation. The research problem examines the extent to which poverty is associated with structural factors such as unemployment, regional disparities, and limited economic diversification, and how these factors affect social development. The study aims to understand the nature of poverty in Algeria, identify its structural determinants, explore its spatial distribution, and assess the effectiveness of public policies in reducing it. Methodologically, it adopts a descriptive-analytical approach, relying on recent national and international statistical data and contemporary theoretical frameworks. Research tools include statistical analysis, indicator comparison, and the use of tables and graphs. The findings indicate that, despite a relative decline, poverty in Algeria remains structurally and spatially embedded, closely linked to unemployment and regional inequality, highlighting the need for comprehensive and inclusive development policies that promote social justice and balanced regional development..

Keywords: *poverty, social issue, Algeria, development, inequality.*

الدكتور: عمارة ميلود

مقدمة:

تُعَدُّ المسألة الاجتماعية من القضايا المركزية في التحليل السوسيواقتصادي المعاصر، إذ تعكس أنماط الاختلال البنوي في توزيع الثروة والفرص داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، يبرز الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على نقص الدخل فحسب، بل تمتد لتشمل الحرمان من التعليم والخدمات والصحة، وهو ما أكدته الأدبيات الحديثة في التنمية البشرية. (UNDP, 2023) وفي الحالة الجزائرية، يكتسب الفقر خصوصية ناتجة عن طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على المحروقات، وما يرافقه من هشاشة في التنويع الاقتصادي وتفاوتات مجالية واضحة. (World Bank, 2024)

ورغم الجهود التي بذلتها الدولة في إطار سياسات الدعم الاجتماعي وبرامج التنمية، إلا أن عدداً من الدراسات يشير إلى استمرار الفوارق بين المناطق، خاصة بين الشمال والجنوب، وبين الوسط الحضري والمجالات الريفية، مما يعكس محدودية الأثر الهيكلي لهذه السياسات. (ONS, 2023)

إشكالية البحث: إلى أي مدى يرتبط الفقر في الجزائر بعوامل هيكلية كالبطالة، وضعف تنويع الاقتصاد، والتفاوت الجغرافي، وما حدود فعالية السياسات العمومية في معالجته ضمن سياق اقتصادي ريعي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى (1) تحليل طبيعة الفقر في الجزائر في ضوء المقاربات متعددة الأبعاد، (2) تحديد محدداته الهيكلية والاقتصادية، (3) إبراز أبعاده المجالية، و(4) تقييم نقدي لفعالية السياسات العمومية في الحد منه.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من كونه يقدم قراءة تحليلية نقدية تستند إلى بيانات حديثة، وتسهم في فهم أعمق للعلاقة بين الفقر وبنية الاقتصاد، بما يدعم توجيه السياسات نحو تحقيق تنمية أكثر عدالة واستدامة.

المنهجية والأدوات: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي البعد النقدي، من خلال توظيف بيانات إحصائية حديثة صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبنك الدولي، إضافة إلى الاستناد إلى مقاربات نظرية معاصرة. وتتمثل أدوات البحث في تحليل المؤشرات السوسيواقتصادية، والمقارنة المجالية، وتوظيف الجداول والأشكال البيانية لدعم التفسير العلمي.

I - الإطار النظري للمسألة الاجتماعية والفقر:

يفسّر الفقر في الأدبيات الحديثة بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز المقاربة النقدية التقليدية. في هذا السياق، قدّم أمارتيا سن تصور "القدرات" (Capabilities) الذي يركز على حرية الأفراد في تحقيق أنماط الحياة التي يختارونها، معتبراً أن الفقر هو حرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد نقص في الدخل (Sen, 1999). كما أسهم بيير بورديو في تحليل الأبعاد الرمزية والاجتماعية للفقر من خلال مفاهيم الرأسمال (الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي) التي تحدد موقع الأفراد داخل البنية الاجتماعية (Bourdieu, 1986).

ومن جهة أخرى، تؤكد تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الطابع البنوي للفقر في الدول الريفية، حيث يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على الموارد الطبيعية إلى إنتاج أنماط من الهشاشة الاجتماعية والتفاوت المجالي (World Bank, 2024; UNDP, 2023).

وعلى المستوى الجزائري، تشير دراسات حديثة إلى أن الفقر يرتبط بعوامل مركبة تشمل البطالة، الفوارق الجهوية، وضعف فعالية السياسات التنموية في بعض المناطق، خاصة في الجنوب والهضاب العليا (ONS, 2023). كما تبرز بعض الأبحاث أن سياسات الدعم، رغم دورها في التخفيف من حدة الفقر، لا تعالج جذوره الهيكلية بشكل كافٍ.

انطلاقاً من ذلك، تعتمد هذه الدراسة على مقارنة تركيبية تجمع بين تحليل القدرات (Sen) والتحليل البنوي (Bourdieu) لفهم الفقر في الجزائر ضمن سياقه الاقتصادي والاجتماعي، مع ربطه بالأبعاد المجالية والسياسات العمومية.

1- المسألة الاجتماعية والفقر:

المسألة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية والمالية وملحقة تماماً بها. ففي غياب النمو وافتقار الاستقرار المالي، لا مجال لمكافحة الفقر ولا معنى لإعادة توزيع الثروة. النمو هنا هو الضمانة، وهو وحده الذي يكفل زيادة مداخيل الفئات الأدنى، دون أن يتحمل الكلفة أي طرف اجتماعي آخر ولا حتى الحكومة. وهذا يذكّر بالدعوة التي وجهها بعض الاقتصاديين الأوروبيين إلى دولهم كي تتبع ما يسمى سياسة «العمى القطاعي»، أي أن تنحصر مهماهما بإيجاد مساحة لعب متساوية مفتوحة أمام الجميع، دون تمييز بين القطاعات أو الأولويات.

إن الفصل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، بحيث يكون لكل منها مسارها المستقل وأهدافها التي توضع بمعزل عن الأخرى. كتوجيه السياسة الاقتصادية نحو زيادة معدلات النمو أو خفض مستويات التضخم مثلاً أو تحرير التجارة الخارجية، دون أن

يؤخذ بالحسبان الانعكاسات الاجتماعية لذلك. والعكس صحيح أيضاً، كل هذا من شأنه ان يعرقل كل السياسات الاجتماعية ويجعل منها عبئاً بالإنتاجية ويقلل من جدواها وفعاليتها.

فبعض الإجراءات الهادفة مثلاً إلى تحفيز النمو (كتحرير التجارة) ربما أدت إلى زيادة البطالة، وعندما يزداد الوضع سوءاً تضطر الدولة إلى التدخل من خلال إجراءات مالية قد تكون كاجبة للنمو. إجراءات التقشف المالي هي مثال آخر، إذ إن لها مضاعفات معيشية خطيرة تلزم الحكومة لاحقاً بإنفاق مضاعف

الفقر في الأساس وضع مجهود ومُرهق عاطفياً ويتطلب الكثير من التضحيات، فالعيش بالحد الأدنى يعني الاستغناء عن جزء كبير من الحياة الاجتماعية. ففي هذه الحياة، حيث كل شيء مرهون بالمال، كثيراً ما يجد المرء نفسه مُلزمًا بإخراج محفظته لكي يكون قادراً على مرافقة أصدقائه إلى مكان ما، أو قبول دعوة أحدهم، الأمر الذي يُنقّي الشعور غير المريح لدى الشخص بكونه من مُتلقّي المساعدات وتشكيله عبئاً على المجتمع .

ان الإقصاء والشعور بالوحدة الناجمين عن الفقر غالباً ما يؤديان إلى الاكتئاب. وهذا بدوره يُصعّب الخروج من حالة الفقر يوماً ما. وللأسف، فإن الفقر في سويسرا أشبه ما يكون بالمرض الذي يلتصق ببشرك، ويُغيّر نظرة الناس إليك، لكن أي شخص يمكن أن يقع في براثن الفقر، سواء كان مريضاً أو بصحة جيدة، مواطناً أو أجنبياً... وفي أغلب الأحيان، تكفي مجرد زلة، أو حدث ما لكي ينزلق الفرد إلى أسفل السلم المعيشي دون حماية

2- المقاربات النظرية المفسرة للمسألة الاجتماعية والفقر:

تُعد المقاربات النظرية إطاراً تحليلياً ضرورياً لفهم طبيعة المسألة الاجتماعية وتفسير ظاهرة الفقر، حيث اختلفت المدارس الفكرية في تحديد أسبابه وآليات معالجته. ويعكس هذا التنوع تعدد زوايا النظر إلى الفقر، باعتباره ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2-1- المقاربة الليبرالية:

ترى المقاربة الليبرالية أن الفقر ناتج أساساً عن عوامل فردية، مثل ضعف الكفاءة، نقص المهارات، أو غياب المبادرة. وتؤكد على دور السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي، معتبرة أن النمو الاقتصادي كفيل بتقليص الفقر من خلال خلق فرص العمل. تُنتقد هذه المقاربة لأنها تُهمّش العوامل البنيوية، وتحمل الفرد مسؤولية الفقر دون النظر إلى الظروف الاجتماعية المحيطة.

2-2- المقاربة الماركسية (البنيوية):

ترتبط المقاربة الماركسية الفقر بطبيعة النظام الرأسمالي، حيث يؤدي استغلال الطبقة العاملة وعدم عدالة توزيع الثروة إلى إنتاج الفقر بشكل مستمر. وتعتبر أن الفقر ليس عرضاً، بل نتيجة حتمية لعدم المساواة الطبقيّة. تُنتقد لكونها تركز بشكل كبير على العامل الاقتصادي وتهمل بعض الجوانب الثقافية والفردية.

2-3- المقاربة الوظيفية

ترى المقاربة الوظيفية أن الفقر قد يؤدي دوراً داخل النظام الاجتماعي، مثل دفع الأفراد للعمل في وظائف منخفضة الأجر. كما تعتبر أن المجتمع يسعى إلى التوازن، وأن الفقر يمكن أن يكون نتيجة اختلال مؤقت في هذا التوازن. تُنتقد لأنها تبرر وجود الفقر بدل السعي إلى القضاء عليه.

2-4- مقارنة الحرمان النسبي:

تركز هذه المقاربة على الشعور بعدم المساواة مقارنة بالآخرين، حيث لا يُقاس الفقر فقط بالدخل، بل بمستوى المعيشة مقارنة ببقية المجتمع.

2-5- مقارنة القدرات (أمارتيا سن):

تُعد من أهم المقاربات الحديثة، حيث ترى أن الفقر هو حرمان من القدرات الأساسية التي تمكن الفرد من تحقيق حياة كريمة، مثل التعليم والصحة والفرص (Sen, 1999). وتتمثل أهميتها في: توسع مفهوم الفقر، تربطه بالتنمية البشرية، تركز على تمكين الإنسان

2-6- المقاربة التنموية الحديثة:

تجمع هذه المقاربة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد على: التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية: الحوكمة الجيدة وترى أن القضاء على الفقر يتطلب سياسات شاملة وليس حلولاً جزئية (UNDP, 2022). يمكن القول إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا يمكن تفسيرها من خلال مقارنة واحدة فقط. فالمقاربة الليبرالية تبرز دور الفرد، بينما تؤكد الماركسية على البنية الاقتصادية، وتأتي مقارنة القدرات لتقدم رؤية شاملة تركز على الإنسان. لذلك، فإن فهم المسألة الاجتماعية يتطلب تكامل هذه المقاربات للوصول إلى سياسات فعالة في مكافحة الفقر.

II- واقع الفقر في الجزائر:

تُعد مؤشرات الفقر من الأدوات الأساسية لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد دراسة الفقر في الجزائر على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس أبعاده المختلفة، سواء المرتبطة بالدخل أو بالظروف المعيشية.

جدول (1): مؤشرات الفقر في الجزائر

المؤشر	القيمة	المصدر
نسبة الفقر	6.7%	(World Bank, 2024)
معدل البطالة	11.6%	(ONS, 2023)
معامل جيني	31.5	(BTI, 2024)
النمو الاقتصادي	3.9%	(World Bank, 2024)

تشير هذه الأرقام إلى أن الجزائر حققت تقدماً في تقليص الفقر، إلا أن هذا التقدم يبقى مرتبطاً بعوامل ظرفية، خاصة أسعار النفط. تمثل نسبة الفقر المؤشر الأساسي لقياس مدى انتشار الفقر داخل المجتمع، حيث تُحدد نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني أو الدولي فقد شهدت هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً خلال العقود الماضية، حيث انخفضت مقارنة بتسعينيات القرن الماضي، لتصل إلى مستويات تقارب 6-7% في السنوات الأخيرة (World Bank, 2024)

ما يدل على تحسن في مستوى المعيشة لكن لا تكشف عن الفوارق الداخلية بين الفئات والمناطق.

1- الطابع الهيكلي للفقر في الجزائر:

يرتبط الفقر في الجزائر بعوامل بنيوية ومجالية (بن عمر، 2021). لا يمكن تفسير الفقر في الجزائر كظاهرة ظرفية، بل هو نتيجة بنية اقتصادية تعتمد على الريع النفطي، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات. (World Bank, 2024) يُعد الطابع الهيكلي للفقر من أهم المقاربات التفسيرية التي تنظر إلى الفقر باعتباره نتيجة لاختلالات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد حالة ظرفية أو فردية. ففي السياق الجزائري، يرتبط الفقر ببنية اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، مما يجعله عرضة للتقلبات ويحد من قدرته على خلق فرص عمل مستدامة (World Bank, 2024). كما تسهم هشاشة سوق العمل، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، في إعادة إنتاج الفقر واستمراره عبر الزمن (ONS, 2023). ويزداد هذا الوضع تعقيداً بفعل التفاوت الجغرافي بين المناطق، حيث تعاني المناطق الريفية والجنوبية من ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية (UNDP, 2022). إضافة إلى ذلك، يعكس ضعف الحركة الاجتماعية وجود عوائق بنيوية تحول دون تحسين الأفراد لأوضاعهم الاقتصادية. وعليه، فإن الفقر في الجزائر لا يمكن فهمه بمعزل عن هذه العوامل الهيكلية، مما يستدعي تبني إصلاحات عميقة تقوم على تنويع الاقتصاد وتعزيز العدالة الاجتماعية.

2- الفقر والهشاشة في الجزائر:

لتعميق الفهم النظري والعملي لعلاقة الفقر والهشاشة، من المفيد الاستناد إلى بعض الأرقام الرسمية والدولية التي تبرز الوضع في الجزائر: تشير الدراسات إلى تزايد هشاشة الطبقة المتوسطة، ما يجعلها عرضة للانزلاق نحو الفقر.

• بلغت نسبة الفقر النقدي حوالي 22.6% سنة 1990، وانخفضت إلى 5.5% سنة 2011 (البنك الدولي/اليونيسف)، لكنها ارتفعت مجدداً لتصل إلى 6.7% سنة 2022 حسب تقارير دولية.

• في سنة 2019 كان 21.9% من السكان تحت خطا لفقر الوطني، وهو ما يعكس هشاشة شريحة واسعة من المجتمع.

• الفقر متعدد الأبعاد بلغ 1.4% (حوالي 600 ألف نسمة)، بينما 3.6% من السكان في وضع هشاشة. (UNDP 2020)

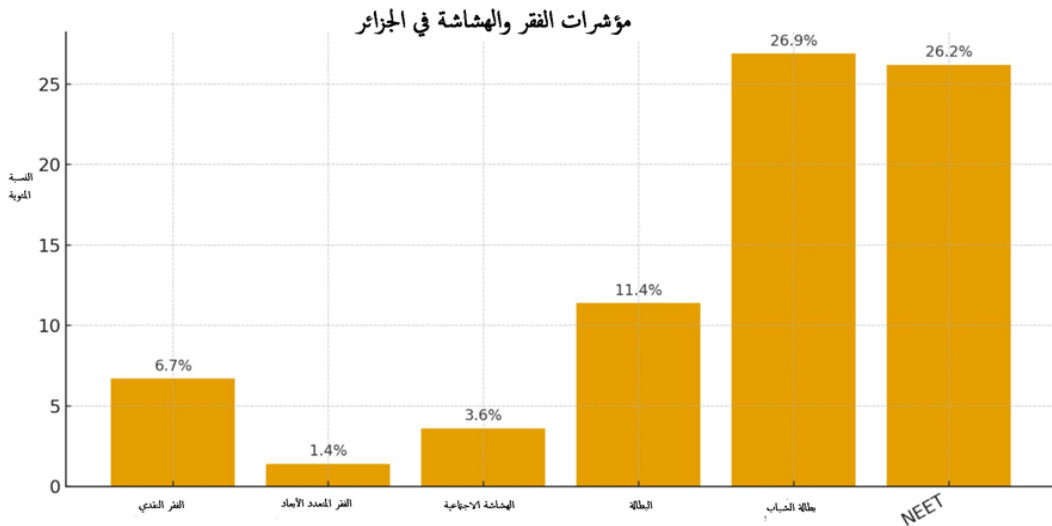
• نسب الحرمان تتوزع بين: التعليم (49.3%)، الصحة (31.2%)، ظروف المعيشة (19.5%).

• مؤشر جيني للتفاوت بلغ 27.6 (2011)، مما يعكس تفاوتاً معتدلاً في توزيع الدخل.

• نسبة الشباب خارج التعليم والعمل والتدريب (NEET) تقدر بـ 26.2% (32% لدى الإناث).

• هذه المعطيات تبرز أن الهشاشة في الجزائر ليست مسألة دخل فقط، بل ترتبط بعوامل اجتماعية وتعليمية وصحية تجعل فئات واسعة مهددة بالتهميش. و هو ما يؤكد أهمية سياسات التضامن الاجتماعي كآلية للوقاية.

الشكل (01): مؤشرات الفقر والهشاشة في الجزائر



المصدر: من إنجاز الباحث

يمثل الرسم البياني أن معدلات بطالة الشباب وارتفاع نسبة NEET تشكل التحدي الأكبر بمقارنة بمعدلات الفقر النقدي أو متعدد الأبعاد مما يعكس أولوية إدماج الشباب في سياسات التضامن والتنمية باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

3- البطالة كعامل رئيسي:

تُعد البطالة، خاصة بين الشباب، أحد أهم أسباب الفقر، حيث تؤدي إلى ضعف الدخل وتراجع القدرة الشرائية (ONS, 2023). حيث بلغت 11.4% سنة 2024، مع بطالة الشباب (16-24 سنة) تصل إلى 26.9% (45.1% لدى الإناث) معدل البطالة:

يمكن تعريف معدل البطالة إما بالتعريف الوطني، أو تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) أو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويشير معدل البطالة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين). [المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، شهرياً] وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، "العاطلون" هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حالياً ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص المتوفرين حالياً للعمل،

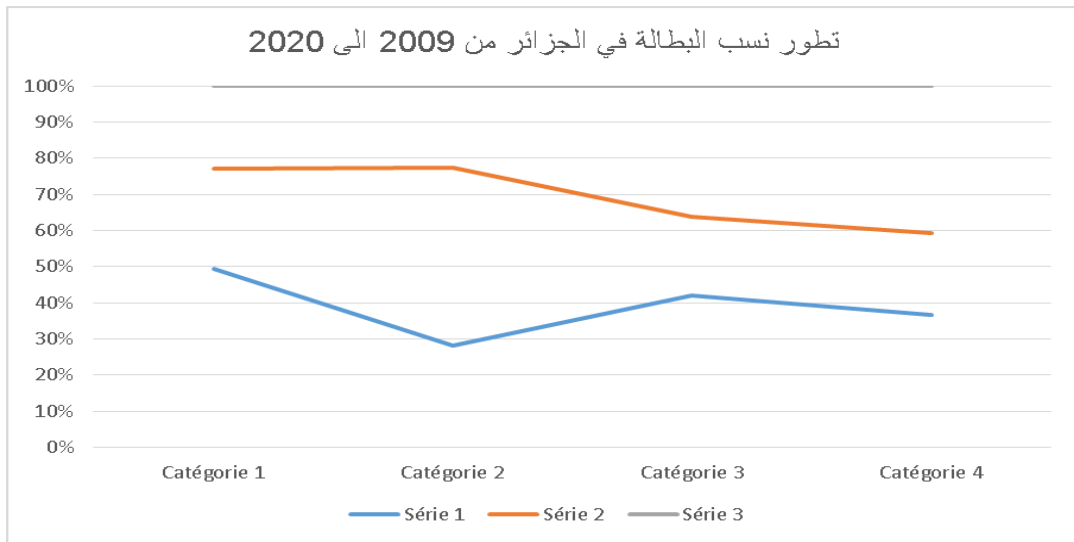
والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. [منظمة العمل الدولية (ILO)،
<http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>]

جدول (02) تطور نسب البطالة في الجزائر من 2009 إلى 2020

السنوات	القيمة	التغير %
2020	14.2	25.12%
2019	11.4	-2.97%
2018	11.7	0.10%
2017	11.7	11.54%
2016	10.5	-6.38%
2015	11.2	5.79%
2014	10.6	7.84%
2013	9.8	-10.39%
2012	11	10.01%
2011	10	0.10%
2010	10	-2.03%
2009	10.2	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل (02): تطور نسبة البطالة في الجزائر من 2009 إلى 2020



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

ما يمكن قراءته من الشكل أن معدل البطالة يخضع لعدة تقلبات وهذا دليل على أن ثمة عوامل ومتغيرات خاصة بالبطالة في مجتمعنا هي شديدة الارتباط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرت في تغير نسب البطالة، حيث بلغت النسبة في سنة 2009 ب 10.2 % وبعد ذلك شهدت معدلات البطالة انخفاض طفيفا الى غاية 2014 ليبلغ معدل البطالة 11.2% سنة 2015، و بلغ معدل البطالة 10.5% سنة 2016 ثم يرتفع من جديد سنة 2017 وبقي مستقرا الى غاية 2020 حيث وصل الى معدل 14.2 وهو ما يرجع الى الظروف الصحية والاجتماعية للبلاد بسبب الحجر وجائحة كورونا كل هذا يؤثر بشكا مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الدخل في دائرة الفقر.

4- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية، وهي متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش حياة طويلة وبصحة جيدة ومتوسط سنوات الدراسة الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يحدد قدرة التمتع بمستوى معيشة لائق. كما يقدم تقرير التنمية البشرية أربعة مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب درجة الفوارق ومؤشر الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل. (تقرير التنمية البشرية 2019)

بلغ 0.745 سنة 2021 (فئة التنمية البشرية العالية)، لكن عند احتساب عدم المساواة مؤشر التنمية البشرية (HDI) ينخفض بـ 19.7%. يتضح جليا من التعريف تقاطع مؤشرات التنمية البشرية مع محددات الفقر أي ان ارقام التنمية البشرية تعطي دلالات واضحة عن المستوى المعيشي ومدى مستوى المحددات سالفة الذكر حيث:

تحتل الجزائر الـ 83 عالميا في قائمة التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2016 وتوفر الجزائر شروط حياة حسنة بحسب التقرير الأخير لهذه الهيئة الإنمائية المتعددة الأطراف وكانت الجزائر تحتل في سنة 2014 المرتبة الـ 84 على الصعيد العالمي وتقدمت بمركز واحد حيث احتلت في سنة 2015 المركز الـ 83 حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية فيها 0.745 نقطة من مؤشر يتراوح بين 0 و 1.

ويقدم تقرير التنمية البشرية أربعة مؤشرات، وهي مؤشر التنمية البشرية المعدل بحسب درجة الفوارق ومؤشر التنمية الجنسانية ومؤشر الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل.

وحسب التصنيف المذكور فان مؤشر التنمية البشرية للجزائر بقي على منحنى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644 في 2000 إلى 0.724 في 2010 (0.732 في 2011) و (0.737 في 2012) وإلى 0.743 في 2014 إذ تحصل على ثلاث مراتب من 2010 إلى 2015.

واستقر متوسط العمر لدى الولادة في حدود 75 سنة في 2015 بمعدل وطني يبلغ 77.5 سنة بالنسبة للنساء و 72.7 بالنسبة للرجال.

وتوضح معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن متوسط سنوات الدراسة المتوقع في 2015 بلغ معدل 14.4 سنة أي 14.6 عام بالنسبة للنساء و 14.1 سنة بالنسبة للرجال فيما بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة 7.8 سنوات مستقرا بذلك في حدود 5.8 سنة للرجال و 6.6 سنة للنساء في 2015 بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالجزائر 13533 دولارا أمريكيا بمتوسط دخل يقدر بـ 4022 دولارا أمريكيا بالنسبة للنساء و 22962 دولارا أمريكيا بالنسبة للرجال.

وبهذه النتائج تعد الجزائر ضمن البلدان الـ 5 الإفريقية التي تتمتع بمستوى إنمائي عالي، أما باقي دول القارة فإنها تقع في صنف مؤشر تنموي بشري متوسط أو في الصنف الذي يضم الدول ذات الدخل الضعيف.

أما على الصعيد المغاربي وشمالي أفريقيا تحتل الجزائر المرتبة الأولى متقدمة بشكل كبير على المغرب الذي جاء في المرتبة الـ (123) ومصر (المرتبة الـ 111) وتونس (المرتبة الـ 97) وليبيا (المرتبة الـ 102) ثم موريتانيا (المرتبة الـ 157)

<https://www.aljazairalyoum.dz/jوان2017>

حلت الجزائر في المركز الثامن عربيا في مؤشر الأمم للتنمية البشرية لعام 2019. محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، حسب تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويعكف التقرير على تقييم التنمية في كل دولة بمعزل عن النواتج المحلية الإجمالية والقوى الاقتصادية لكل منها بشكل رقمي مجرد ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر التنمية البشرية.

جدول(03):تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

السنات	متوسط سنوات التعليم أو نسب إجمالي مراحل التطعيم	سنوات التعليم المتوقعة أو نسب مطعومية	متوسط العمر المتوقع	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	مبيل ⁴ التعليم	مبيل ⁴ الصحة	مبيل المستوى الحديثي
1985	4,2	4,9	5,66	5,2567	30,0	69,0	54,0
1990	3,3	9,9	9,69	4,2394	34,0	75,0	53,0
1995	4,4	1,10	70	9,1444	39,0	75,0	45,0
2000	5,5	4,11	70	1757	47,0	75,0	48,0
2001	67,8%	71%	5,72	9,1732	69,0	79,0	48,0
2002	68,90%	70%	4,72	1774	69,0	79,0	48,0
2003	69,80%	74%	4,73	3,2094	71,0	81,0	51,0
2004	69,90%	73%	5,73	9,2598	71,0	81,0	54,0
2005	69,90%	70%,73	9,74	1,3100	71,0	83,0	57,0
2006	62,80%	73,7%	6,74	6,3464	66,0	83,0	59,0
2007	75,40%	60%,73	7,75	2,3935	75,0	85,0	61,0
2008	75,40%	73,60%	7,75	3,4905	75,0	85,0	65,0
2009	69,9%	93,8%	6,75	8,3868	78,0	84,0	61,0
2010	2,7	8,12	3,76	4,4463	80,0	86,0	63,0
2011	7	6,13	5,76	3,5432	85,0	86,0	67,0
2012	6,7	6,13	4,76	8,5564	85,0	86,0	67,0
2013	6,7	14	77	9,5471	88,0	87,0	67,0
2014	65,7	2,14	2,77	9,5470	89,0	87,0	67,0
2015	7,7	3,14	1,77	8,4132	89,0	87,0	62,0
2016	8,7	4,14	6,77	8,3843	90,0	88,0	61,0

المصدر: العائد الاجتماعي من التعليم رسالة دكتورة في الإحصاء الاجتماعي محمدي حمزة

العمود 2، 1: تقارير الإنمائية للتنمية البشرية

العمود 3: الديوان الوطني للإحصائيات

العمود 4: البنك الدولي في الموقع <https://data.albankaldawli.org>

5- التفاوت الجغرافي:

تظهر الفوارق بين المناطق (الداخل/الساحل) كعامل مؤثر في توزيع الفقر، مما يعكس اختلال التنمية الإقليمية. يمكننا أن نشير في هذه الدراسة إلى أنه في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي تعرض لها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أصبحنا لا نستطيع التحدث على نمط عام للأسرة الجزائرية (زروقي، ف. 2022) وذلك لاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية، ومناطق الإقامة لكل أسرة، حيث توجد الأسرة الريفية و الأسرة الحضرية، ومع ذلك تختلف أنماط الأسرة الريفية وفقا لقرىها أو بعدها عن المناطق الحضرية التي نجد بها أسرا تتناسب مع البيئة الاجتماعية السائدة، والمستوى الحضري الذي بلغته، كما تختلف أنماط الأسرة الحضرية، وتنقسم إلى فئات عديدة تبعا لعوامل عديدة مثل المهنة، ومستوى الدخل، ودرجة الثقافة والوعي، ودرجة التدين (حمادي، ك. 2023)

وتبعا لذلك يمكننا أن نتساءل: في ظل هذا الاختلاف الذي يلعب فيه الوسط البيئي دور في مدى التغير الاجتماعي و ما علاقته بالفقر؟

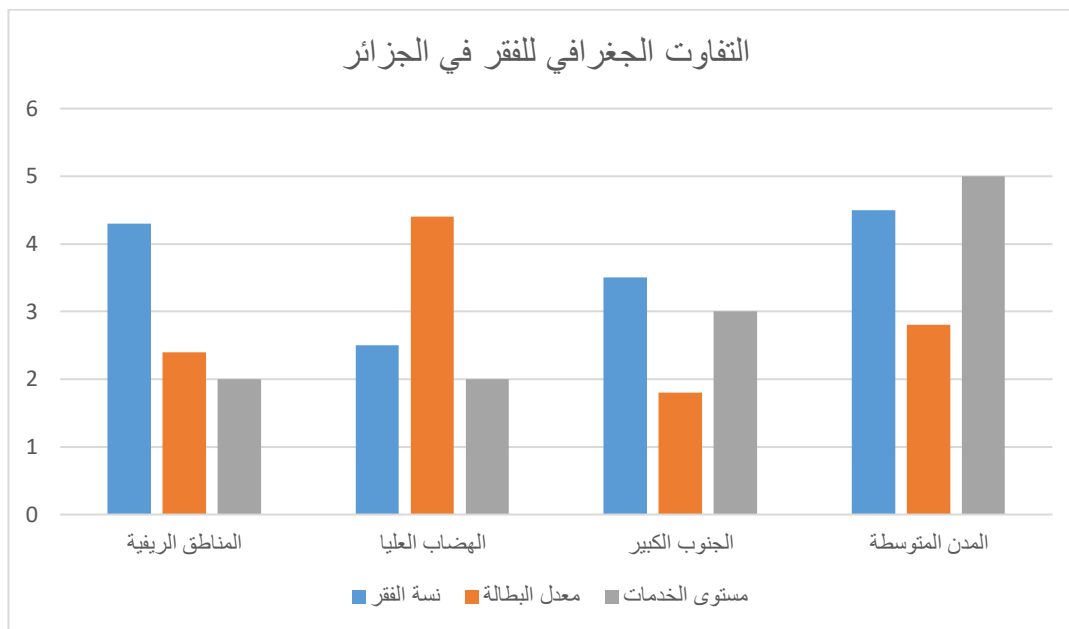
جدول(04): التفاوت الجغرافي للفقر في الجزائر

ملاحظات تفسيرية	مستوى الخدمات	معدل البطالة	نسبة الفقر	المنطقة
تفاوت في فرص العمل والخدمات	متوسط	10% – 13%	6% – 9%	المدن المتوسطة
اعتماد على الفلاحة وقلة الاستثمار	ضعيف	12% – 16%	9% – 14%	المناطق الريفية
ضعف التنمية المحلية	متوسط إلى ضعيف	13% – 17%	10% – 15%	الهضاب العليا
تهميش جغرافي ونقص البنية التحتية	ضعيف	15% – 20%	12% – 18%	الجنوب الكبير

الديوان الوطني للإحصاء ONS2023

يبين الجدول ارتفاع واضح نسبة الفقر في المناطق الريفية والهضاب العليا والجنوب الكبير مقارنة بالمناطق الحضرية، نتيجة ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات، وهو ما يعكس اختلالاً في التوزيع المجالي للتنمية والخدمات. كما يدل ذلك على أن الفقر في الجزائر يحمل بعداً مجالياً وهيكلية في آن واحد، مما يستدعي تبني سياسات تنموية موجهة نحو تحقيق العدالة الإقليمية (ONS, 2023; World Bank, 2024).

الشكل (03) التفاوت الجغرافي للفقر في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث

ما يمكن استخلاصه أن مؤشرات المستوى المعيشي (الفقر المدقع ، والثانوي ، والمتوسط) هم من سكان المناطق الريفية وان مؤشر الغنى و مؤشر المستوى الرابع اقل غنى وحتى مؤشر الرفاه الاجتماعي هم من سكان المناطق الحضرية . الفقر من الظواهر التي تزداد في المجتمعات الريفية أكثر من المدن؛ وذلك لأن الأرياف غالبًا ما تكون بعيدة عن مواطن تمركز الأموال، وغياب للطبقة العليا من المجتمع، ومن مظاهر الفقر في هذه المجتمعات: انتشار الأمية ونقص التعليم في هذه المجتمعات، فأبناء المجتمع يذهبون إلى مدارس تقل كفاءتها عن مثيلاتها في المدن، كما أنّ الطلاب قد يتركون المدارس؛ لمساعدة الأهل في تأمين احتياجاتهم، وكما تنتشر ظاهرة التسول والسرقة. ومن المسائل التي تحد من هذه المشكلة هي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، واستلهام القيم الروحية والدينية، وتقديم الأغنياء ما يترتب عليهم عن طريق الزكاة والهبات، كذلك زيادة اهتمام الحكومات بالأرياف وعمل المشاريع، وتوظيف الشباب العاطلين عن العمل، وإقامة المشاريع التي تهدف إلى زيادة دخل الأسرة، ومشاركة أفراد الأسرة في هذه المشاريع، وتقديم القروض الميسرة لإتمام هذه المشاريع.

III- السياسات العمومية لمكافحة الفقر في الجزائر: اعتمدت الجزائر عدة آليات:

1- الدعم الاجتماعي :

يشمل دعم المواد الأساسية والتحويلات الاجتماعية، لكنه يطرح إشكالية الاستهداف والفعالية. وتعد قضية المشاشة والتعامل معها من أهم القضايا التي تشغل بال الرأي العام والشركاء المعنيين بالتنمية، وأفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد كانت شبكات الأمان التقليدية (الصدقة والوقف وعلاقات الأسرة الممتدة والمجتمع المحلي، وادوار المؤسسة الدينية) فيما سبق تحد من مشكلات المجتمع خصوصا الفئات الهشة كالمعوقين والأيتام والمتسولين والمشردين وغيرها. ولكن في وقتنا الحالي، ونظرا للتغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الدول العربية عامة والجزائر خاصة، لم تعد شبكات الأمان التقليدية وحدها قادرة على سد كل متطلبات هذه الفئات، مما بات يتطلب على الحكومة تصميم وصياغة سياسات اجتماعية واضحة الإطار والمفهوم والمضمون والأدوات والأهداف، تكون سياسات متكاملة وشاملة لجميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية (التعليم، الصحة، المأوى، التشغيل..... الخ) وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد، وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته، ولجميع شرائح المجتمع، وبخاصة الفئات الفقيرة والمحرومة كالأيتام والمشردين من الأطفال، والمعوقين والأحداث والمسنين والأرامل والمطلقات والنساء المعيلات لأسرهن والمهجرين قسرا وغيرهم، لأن هذه الفئات تواجه مشكلات وتحديات في حياتها اليومية أكثر من غيرها، حيث مستوى عال من الفقر وأشكال متعددة من الحرمان، كما تتعرض باستمرار لنقص في القدرات أو فقدان فرص المرونة مقابل الصدمات، وباتت تشكل هذه الفئات نسبة كبيرة في المجتمع الجزائري وخاصة على خلفية الحقبة الاستعمارية والأحداث التي مر بها الشعب الجزائري لسنوات طويلة (العشرية السوداء) مما أدى إلى زيادة ظواهر التهميش والفقر والافتقار والتفكك الأسري، وبالتالي أصبح للسياسات الاجتماعية ضرورة ملحة وأولوية تنموية لمعالجة تفاقم المشكلات والعلل الاجتماعية التي أصبحت تهدد الأفراد بمختلف شرائحه .

إن إحدى الخطوات الإيجابية الهامة للتخفيف من حالة التهميش هو تبني الدولة وشركائها في التنمية استراتيجية التخفيف من الفقر عن طريق منظومة النشاط الاجتماعي والتضامن في الجزائر، لضمان مستوى معيشي ملائم للفئات الفقيرة والمحرومة وتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة بين أفراد المجتمع وقطاعاته دونما أي تمييز بينهم .

إن السياسات الاجتماعية بهذا المفهوم التنموي الشامل هي عبارة عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، ولقد عرفت السياسات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال تطورا كبيرا تجسد من خلال العديد من التنظيمات والقرارات والإجراءات والاستراتيجيات التي تم اتخاذها من خلال منظومة النشاط الاجتماعي والتضامن،

تمثل برامج النشاط الاجتماعي والتضامن التي تستهدف الفئات المحرومة في المجتمع أحد المهام الرئيسية لحكومات كافة الدول على اختلاف معتقداتها وأيديولوجياتها، وتمثل هذه البرامج المشار إليها في توفير الحكومات حياة كريمة لأفرادها ورعايتهم، والاهتمام بهم من خلال نظم الحماية الاجتماعية أو شبكات الأمان الاجتماعي.

ولقد أصبح حاليا من أبرز إهتمامات المجتمعات هو السعي المتواصل إلى تحسين المستويات المعيشية و الصحية لسكانها، من خلال محاولة تحقيق معدلات نمو متزايدة في مختلف مجالات التنمية، فهي تضع لذلك الخطط و البرامج و السياسات المختلفة، كما تبذل جهودا معتبرة من أجل ضمان نجاح خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

إن العلاقة بين برامج النشاط الاجتماعي و التضامن و الفقر علاقة مترابطة و جوهرية تنطلق من أن كلا منهما تؤدي بهما الدولة دورها نحو المواطنين، قصد محاربة الفقر او الإقلال منه فتقوم الحكومة على تنفيذ البرامج الاجتماعية و إدارتها و تمويلها من أجل الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع الذين هم في وضع صعب ، و توفير الأمن الاقتصادي على مستقبلهم من خلال ضمان استمرار الدخل الذي يمكنهم و ذويهم من العيش الكريم ، و رفع مستوى معيشتهم ، أما الميزانية العامة فهي تمثل البرنامج المالي للأنشطة التي تقوم بها الحكومة في توفير الخدمات العامة للمواطنين مجانا او بمقابل رمزي مثل الصحة و التعليم و الأمن و غيرها من الخدمات ، و تباشر الدولة دورها من خلال وحدات حكومية ممثلة في وزارة المالية و أجهزتها التي تدير الميزانية العامة، ووزارة التضامن الوطني و الأسرة و أجهزتها المختلفة التي تدير الحماية الاجتماعية.

2- برامج التشغيل:

تهدف إلى إدماج الشباب في سوق العمل، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالاستدامة. وقد استحدثت لهذا الغرض: الوكالة الوطنية للتشغيل: ANEM والتي تعمل على:

—تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:

—وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة،

—القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة،

—القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها،

—تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها،

—جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:

—ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم ،

—القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها،

—تنظيم المقابلة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،

–تشجيع الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

3- التنمية الاقتصادية:

تُعَدّ التنمية الاقتصادية من أهم الآليات الأساسية لمعالجة ظاهرة الفقر، حيث تشير إلى عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج، وتوسيع فرص العمل من خلال استغلال الموارد بكفاءة وتحقيق نمو مستدام. ولا تقتصر التنمية الاقتصادية على النمو الكمي للنتاج الداخلي، بل تشمل أيضًا تحسين توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية. تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية مستمرة تهدف إلى:

رفع مستوى الدخل الفردي، تحسين جودة الحياة، تطوير البنية التحتية: تحقيق تنوع اقتصادي

وهي تختلف عن النمو الاقتصادي، حيث أن النمو يركز على زيادة الإنتاج فقط، بينما التنمية تشمل البعد الاجتماعي والإنساني (Sen, 1999). وعليه توجد علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية والفقر، حيث: تؤدي التنمية إلى خلق فرص عمل، تساهم في رفع الأجور.

تحسن الخدمات الأساسية (تعليم، صحة) لكن هذه العلاقة ليست تلقائية، إذ قد يستمر الفقر رغم النمو إذا لم يكن هناك توزيع عادل للثروة (UNDP, 2022).

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن الفقر في الجزائر، رغم بعض التحسن النسبي، لا يزال ظاهرة هيكلية ومجالية مرتبطة بعدة عوامل أساسية، أهمها البطالة، ضعف تنوع الاقتصاد، والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية والجنوبية والهضاب العليا. كما أظهرت النتائج أن السياسات العمومية الحالية، رغم أهميتها، لم تنجح بشكل كامل في معالجة جذور الفقر البنيوية أو التخفيف من التفاوت المجالي.

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية السياسات التنموية والاجتماعية في الجزائر:

1. تبني استراتيجيات شاملة لتنوع الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد على المحروقات.
2. تعزيز العدالة الإقليمية من خلال توجيه استثمارات أكبر نحو المناطق الريفية والجنوبية والهضاب العليا.
3. تطوير برامج تشغيل مستدامة للحد من البطالة بين الشباب والنساء.
4. تحسين جودة الخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية.
5. اعتماد مقاربات متعددة الأبعاد لقياس الفقر وتقييم فعالية السياسات، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والقدرات الفردية.

في الختام، يوضح البحث أن معالجة الفقر في الجزائر تتطلب مقاربة تنموية شاملة ومتكاملة تجمع بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والسياسات الإقليمية الموجهة نحو تحقيق توازن مستدام. هذه الدراسة تسهم في فهم العلاقة بين الفقر والعوامل البنوية في المجتمع الجزائري وتقدم قاعدة علمية لدعم اتخاذ القرار والسياسات العمومية المستقبلية.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

- 1-Sen, A.martya (1999). Development as freedom. Oxford University Press.
- 2-Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. 241–258). Greenwood.
- 3-World Bank. (2024). Algeria economic update. World Bank Group.
- 4-UNDP. (2023). Human development report 2023. United Nations Development Programme.
- 5-Office National des Statistiques (ONS). (2023). Indicateurs sociaux et économiques de l'Algérie. Alger.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1-بن عمر، ع. (2021). الفقر في الجزائر: الأبعاد والتحديات التنموية. مجلة العلوم الاجتماعية، 15(2)، 45-62.
- 2-قاسم، م. (2020). التفاوت الاجتماعي وأثره على التنمية في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 8(1)، 77-95.
- 3-بوعزيز، س. (2019). السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، 12(3)، 101-120.
- 4-زروقي، ف. (2022). الفقر والتنمية المحلية في المناطق الريفية الجزائرية. مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، 14(1)، 55-70.
- 5-حمادي، ك. (2023). إشكالية التفاوت المجالي في الجزائر وأثرها على العدالة الاجتماعية. مجلة الاقتصاد والمجتمع، 18(2)، 33-50.
- 6-اطروحة دكتورة العائد الاجتماعي من التعليم محمدي حمزة
- 7- تقارير التنمية البشرية 2019